

الفصل الثالث

الاتجاهات الجديدة في تمويل التعليم بصفة عامة
والتعليم الفني بصفة خاصة

الفصل الثالث

الاتجاهات الجديدة فى تمويل التعليم بصفة عامة والتعليم الفنى بصفة خاصة

مقدمة :

قد بات من الواضح أن النظم التعليمية تتشكل فى رحم الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية المحيطة بها ، ومن ثم تعد تلك النظم التعليمية وليدة لتلك الظروف والعوامل. وإذا كانت النظم التعليمية تعكس الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والحضارى للمجتمع ، وتعبر عنه وتحافظ على استمراره ، فهى فى نفس الوقت تعد أداة تغيير فى المجتمع ، وذلك إذا ما أريد لها القيام بهذا الدور. وتهيمن الأيديولوجية الرأسمالية الغربية على عالم اليوم ، وذلك بسبب هزيمة المعسكر الاشتراكى وإفلاس الفكر الشيوعى وتهيأوى الأنظمة الشمولية. وتمثل الأيديولوجية الرأسمالية القائمة على التنوع والمنافسة بين الدول بعضها البعض ، والأفراد فى المجتمع الواحد ، أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال الاقتصاد والسياسة وتكنولوجيا الاتصال والتعليم .

وفى مجال التعليم تهدف الفلسفة الرأسمالية إلى تنمية الفرد ذاته إيماناً بقيمة هذا الفرد ، وتسليماً بحتمية الاختلاف بين الأفراد فى الاستعدادات والقدرات والإمكانات ، وفى ظل هذه الفلسفة يصبح النظام التعليمى مسئولاً عن مواجهة تلك الفروق والاختلافات، وتنمية الاستعدادات والقدرات والإمكانات لكل فرد لأقصى حد ممكن ، وتتنوع الأنظمة التعليمية فى الدول الرأسمالية للقيام بهذه المهمة على أساس المبادئ الديمقراطية والحرية والإيمان بقيمة الفرد .

ومن أبرز سمات الدول الرأسمالية فيما يتعلق بالتعليم ، التنوع والمرونة ، بالإضافة إلى أن الشعب يشترك فى إقرار السياسة التعليمية والتأكيد على تكافؤ الفرص وتحقيق التماسك القومى. ويمكن تصنيف الدول الرأسمالية فيما يتعلق بنمط إدارة التعليم وتمويله إلى ثلاث أنماط : ١- نمط مركزى : حيث تكون الدولة (السلطة المركزية) مسيطرة على التعليم والإشراف عليه ، وتقوم الحكومة بالعبء الأكبر فى التمويل كما فى فرنسا وإيطاليا وأستراليا. ٢- نمط وسط : حيث تكون مسئولية التعليم فى الدول التى

تمثل هذا النمط تقوم على أساس المشاركة ، وتتعاون السلطة المركزية مع السلطة المحلية في الإشراف على التعليم وإدارة شؤونه وتمويله ، وذلك لتحقيق الأهداف القومية للمجتمع ، مع ضمان مسايرة التعليم للإمكانات والظروف المحلية والبيئية وتلبية احتياجاتها ، ذلك كما في ألمانيا وبريطانيا . ٣- نط لامركزي : وينطوى على أبعاد السلطة المركزية عن أي تدخل في شئون التعليم وتنظيمه ، وتفوض أمر الإشراف عليه إلى السلطات المحلية. وتهدف من وراء ذلك إتاحة الفرصة إلى الرقابة الشعبية على التعليم ، والمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ويرى البعض أن اللامركزية المتطرفة في أمريكا لاتعنى سلبية الحكومة المركزية ، حيث تقوم الحكومة الفيدرالية بدور هام فيما يتعلق بتزويد الولايات بجميع المعلومات والحقائق عن نظام التعليم في أمريكا وخارجها ، بالإضافة إلى إجراء الدراسات اللازمة لحل مشكلات التعليم. وطبقاً لهذا النمط اللامركزي يقوم تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس مساهمة الحكومة الفيدرالية بنسبة ٤٪ ، و ٣٩٪ حكومة الولاية ، ٥٧٪ للسلطات المحلية .

وقبل أن يعرض الباحث لثلاث تجارب في تمويل التعليم والتعليم الفني متمثلة في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة ، يأتي هذا الفصل ليتناول أهم الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم والتعليم الفني وذلك في مجموعة من الدول هي : كندا ، واليابان ، وإسرائيل ، وفرنسا ، ومجموعة النمرور الآسيوية. وذلك من خلال المحاور التالية :

- مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة في الدول المذكورة .
- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة .
- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة .
- بعض المشكلات التمويلية التي يعاني منها التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة .

أولاً : مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة :

أ- مصادر تمويل التعليم بعامة :

١- الحكومة المركزية : من الدول التي تقع فيها مسئولية تمويل التعليم على الحكومة المركزية ، فرنسا حيث تمتلك نظاماً تربوياً شديداً المركزية ، يدار عن طريق وزارة للتعليم ووزارة للجامعات. ويمول التعليم في فرنسا أساساً عن طريق الدولة ، ويساهم

أصحاب العمل بحوالى ٦٪ من مجمل النفقات التربوية على المستوى القومى. وفى عام ١٩٨٤م ساهمت السلطات المحلية بتمويل مايقرب من ثلثى استثمارات التعليم العام" (١). وتمثل النفقات التربوية حوالى ٤,٦٪ من مجمل الناتج القومى فى فرنسا (٢) "وقد قفزت ميزانية التعليم فى فرنسا من ٦,٤٪ من مجمل الدخل القومى عام ١٩٥٢م إلى ٢٠,٣٪ عام ١٩٩٣م ، وتستولى مرتبات المعلمين فى فرنسا على حوالى ٧٢,٥٪ - ٧٨٪ من إجمالي النفقات التربوية" (٣). "وقد قدرت تكلفة الطالب فى التعليم فى فرنسا فى المرحلة الابتدائية بحوالى ١٩ ألف فرنك فرنسى ، وفى التعليم قبل الابتدائى قدرت بحوالى ١٥٦٠٠ فرنك فرنسى ، وفى الحلقة الأولى من التعليم الثانوى بحوالى ٣١٦٠٠ فرنك فرنسى ، وفى الحلقة الثانية من التعليم الثانوى ٤١٢٠٠ فرنك فرنسى ، وفى الجامعة قدرت تكلفة الطالب بحوالى ٣٦٥٠٠ فرنك فرنسى" (٤) .

وفى دولة كإسرائيل "يمثل النظام التعليمى بها أحد الأنظمة المبنية على الأساس المركزى ، حيث تمثل وزارة التعليم والثقافة مركز النظام ، حيث تتحكم بشكل مباشر فى التعليم الابتدائى والثانوى وتتحكم بشكل غير مباشر فى التعليم الجامعى" (٥) . "وفى عام ١٩٨١/٨٠م بلغت نفقات التعليم حوالى ١٢٪ من مجمل الموازنة العامة ، ويتراوح نصيب التعليم كنسبة لمجمل الناتج القومى حول القيمة ٨٪. وبلغت النفقات التربوية عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٣,٨٪ بليون شيكل" (٦). "وتتوزع ميزانية التعليم فى إسرائيل بحيث يخص التعليم قبل المدرسى ٦,١٪ ، والتعليم الإبتدائى ٣٢,٧٪ ، والتعليم الثانوى ٢٥,٥١٪ ، وتدريب المعلمين ٦٪ ، والتعليم العالى ٢٩٪" (٧). وفى عام ١٩٨٥م وصلت النفقات التربوية ٦,٤٪ من إجمالي الناتج القومى ، وكنسبة من النفقات الحكومية كانت تقدر بحوالى ٨,٦٪. وكانت النفقات التربوية الجارية تمثل ٥,٩٪ من إجمالي الناتج

-
- 1- Andre, Magnen : Education Projects, Elaboration Financing and Manegemants, Fundamental of Education Planning, 38, Paris, P. 82 .
 - 2- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National Systems of Education, Second Editions, Pergamon, Cambridge University, Press Cambridge UK, 1995, P. 336 .
 - 3- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, Featson file Publication, New York, 1988, P. 420 .
 - 4- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National Systems of Education, op. Cit P. 336.
 - 5- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit, P. 644 .
 - 6- Ibid. P. 644 .
 - 7- Ibid. P. 644 .

القومى ، وتمثل ٨,٣% من إجمالي النفقات الحكومية الجارية. وفى عام ١٩٩٠م ارتفعت النسب لتكون على التوالى ٥,٨% ، ٥,٣% ، ١٠,٤%. وفى عام ١٩٩١م كانت قيم النسب السابقة على التوالى ٥,٨% ، ٥,٣% ، ١٠,٩% (١).

وعن تكلفة التلميذ فى التعليم فى إسرائيل ، يذكر أنها تقدر بحوالى ٣٥٠٠ شيكل (١٦٦٧ دولار أمريكى) هذا فى التعليم قبل الإبتدائى. وفى التعليم الإبتدائى تقدر بحوالى ٤٠٠٠ شيكل. وفى التعليم الثانوى تصل إلى ٧٥٠٠ شيكل أى حوالى ٢٥٠٠ دولار أمريكى (٢).

وفى مجموعة النمر الآسيوية يلاحظ أنه فى دولة كهونج كونج يلتهم التعليم حوالى ١٥% - ٢٠% من إجمالي الميزانية الحكومية ، وقد حدثت زيادة فى النفقات التربوية فى منتصف الثمانينيات ، كما حدث توسع فى التعليم العالى فى التسعينيات. وينافس التعليم قطاعات المجتمع الأخرى كالصحة والبنية الأساسية .. إلخ (٣). ويختص التعليم الإبتدائى بحوالى ٣٠% من ميزانية التعليم ، وتزيد نسبة التعليم الثانوى قليلاً ، أما باقى أنواع التعليم فتختص بحوالى ٢٥% من ميزانية التعليم (٤).

وفى ماليزيا تقوم وزارة التعليم بتمويل المدارس الحكومية وبعض الكليات. وفى عام ١٩٩٠م كان مجمل النفقات التعليمية حوالى ١٨,٣% من الميزانية العامة ، وكان مجمل النفقات التربوية ٦٣٣١٩٦٥٢٢٧١٧ دولار ماليزى ، اختص التعليم الفنى والمهنى منها ١١١٢٥٤٣٠٦٠٦ دولار ماليزى ، وكانت تكلفة الطالب فى التعليم الإبتدائى حوالى ٧٧٠ دولار ماليزى أى مايعادل ٣٠٨ دولار أمريكى ، وفى التعليم الثانوى كانت تكلفة الطالب ١٢٩٦ دولار ماليزى ، والثانوى الفنى ٢٩١٦ دولار ماليزى ، والتعليم البوليتكنيكى ٢٠٨٣ دولار ماليزى ، وفى الجامعات ١٠٣٦٠ دولار ماليزى (٥).

وفى سنغافورة يلاحظ أن أكبر مسؤوليات الحكومة تتمثل فى تمويل وإدارة التعليم ، حيث كانت وزارة التعليم عام ١٩٩١م أكبر موظف فى الدولة إذ كان لديها ٤٠,٩% من إجمالي الموظفين فى الدولة. وقد أنفقت الحكومة حوالى ١٧٥ مليون دولار أمريكى على

1- Statistical year Book. UNESCO, Publishing, Bernin press, 1995 .

2- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National Systems of Education, op. Cit P. 464.

3- Ibid, P. 412 .

4- Ibid, P. 412 .

5- Ibid, P. 306 .

التطوير التربوي^(١). ونتيجةً للجهد التعليمي الكبير الذي تبذله الحكومة في سنغافورة ، نجد أن لكل طفل الحق في أن يتلقى على الأقل عشر سنوات تعليم (٦ ابتدائي ، ٤ ثانوي)، والتعليم الابتدائي مجاني وتساعد الوزارة كل طفل بحوالي ٢٠٠٠ دولار سنغافوري ، وترتفع هذه المساعدة في التعليم الابتدائي لتصل إلى ٣٠٠٠ دولار سنغافوري ، أما في التعليم الثانوي والعالي فيدفع الطالب رسوماً ضئيلة جداً من خمسة إلى ستة دولارات سنغافورية^(٢) .

٢- السلطات المحلية : من الدول التي تقع فيها مسئولية تمويل التعليم على السلطات المحلية ويكاد يتلاشى دور الحكومة الفيدرالية ، دولة كندا والتي تصنف الأولى في دول العالم من حيث رفاهية المواطن. وتمثل كندا نموذجاً فريداً فيما يتعلق بالإشراف على التعليم وإدارته وتمويله. وتقع مسئولية تمويل التعليم الابتدائي والثانوي على المحليات أو البلديات ، وتمثل الضرائب المحلية حوالي ٢٥٪ - ٥٠٪ من مصادر تمويل التعليم. ويستحوذ التعليم الابتدائي والثانوي على حوالي ٦٥٪ من إجمالي مخصصات التعليم وذلك لعام ١٩٩٠م. وقد قدر نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي بحوالي ٦١٤٣ دولار كندي. ويمول التعليم بعد الثانوي أساساً من الحكومة الفيدرالية إلى جانب حكومة المقاطعة ، ويكاد يقتصر دور الحكومة الفيدرالية على التدريب المهني للمعوقين وأفراد القوات المسلحة^(٣) .

ويشارك كندا في هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والتي سوف يأتي تفصيل الحديث عنها في الفصل التالي من الدراسة الراهنة .

٣- المشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية : ويمثل هذا الاتجاه كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية ، حيث يلاحظ في حالة اليابان أن مسئولية تمويل التعليم تعتبر مشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية (البلدية). وتعد الضرائب هي مصدر تمويل التعليم ، وتقدم الحكومة المركزية منحاً متنوعة للسلطات المحلية. وتساهم الحكومات المحلية بنسبة ٥٣,٧٪ ، بينما تساهم الحكومة القومية بنسبة ٢٨,٧٪ ، ويساهم القطاع

1- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P.369.

2- Ibid, P. 865 .

3- Tilak. B. G. Jand Hayla : Center state Relation in financing Education in India, comparative Education In Review November 1989, vol 33 - No. 4 , P. 446 .

الخاص بنسبة ١٧,٦٪^(١). وعن تطور النفقات التربوية في اليابان ، يذكر أنها في عام ١٩٨٠م كانت تقدر بحوالي ٥,٨٪ من إجمالي الناتج القومي ، وبحوالي ١٩,٦٪ من إجمالي النفقات الحكومية ، وبحوالي ٣,٩٪ من إجمالي الناتج القومي وذلك في عام ١٩٨٥م وكانت تمثل نسبة النفقات التربوية في نفس العام حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج القومي ، وبحوالي ١٧,٩٪ من إجمالي النفقات الحكومية. وفي عام ١٩٩٠م كانت النسبة ٤,٧٪ من إجمالي الناتج القومي ، و ١٦,٥٪ من إجمالي النفقات الحكومية ، ولم تتغير هذه النسب في عام ١٩٩١م^(٢). وعن نصيب التلميذ من النفقات التربوية في اليابان يذكر أنه في عام ١٩٩٠م كان نصيب الطفل حوالي ٢٦٣,٧٥ ين ياباني. وقد بلغ مجمل النفقات التربوية العامة والخاصة حوالي ٢٢,٥٣٦ بليون ين ياباني ، خص التعليم الإلزامي منها ٤٧,٥٪ ، والتعليم فوق الثانوي ١٨,٦٪ ، والتعليم العالي ٢٦,٦٪. وقدرت تكلفة الطالب في الحضانة بحوالي ٤٠١٣ دولار أمريكي ، وفي التعليم الابتدائي وصلت ٤٩٧٧ دولار أمريكي ، وفي التعليم الثانوي ٥٣٨٩ دولار أمريكي ، وفي التعليم بعد الثانوي ٥٥٠٣ دولار أمريكي ، وفي التعليم العالي حوالي ٢٦٢٩١ دولار أمريكي^(٣).

٤- إسهامات القطاع الخاص وأصحاب العمل : في دولة كفرنسا يساهم أصحاب العمل بحوالي ٦٪ من مجمل النفقات التربوية. وفي عام ١٩٨٤م ساهمت السلطات المحلية بتمويل ما يقرب من ثلثي استثمارات التعليم العام^(٤).

في دولة كاليابان يساهم القطاع الخاص بنسبة ١٧,٦٪ في تمويل التعليم^(٥). وفي دولة كوريا الجنوبية يأتي القطاع الخاص كمصدر ثالث من مصادر تمويل التعليم إلى جوار الحكومة المركزية والحكومات المحلية .

٥- المساعدات الخارجية : تلعب المساعدات الخارجية دوراً هاماً كمصدر من مصادر تمويل التعليم في بعض الدول ، فعلى سبيل المثال يلاحظ في إسرائيل أن أكثر من نصف

1- *Foon E. Anne* : Nongovernment School Systems :Funding Policies and their Implications in Comparative Educations Review, vol, 32, NB2, May 1988 P.202 .

2- UNESCO, Statistical Year Book No. 2, 1980, 1985, 1990, 1991 UNESCO, Publishing Beran press 1995.

3- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P. 486 .

4- *Andre, Magnen* : Education Projects : Elaboration Financing and Manegemants, op. Cit, P. 82 .

5- *Foon E. Anne* : Nongovernment School Systems :Funding Policies and their Implications, op. Cit. P. 202 .

الأموال التي تدخل الخزينة الإسرائيلية تأتي على هيئة مساعدات وتبرعات من الوكالة اليهودية التي تستمد معظم أموالها من النقابات والمجالس اليهودية والمؤسسات التي تسمى بالإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي دول الاتحاد الأوربي يلاحظ أن هناك مساعدات تتم بين دول الاتحاد ، فهناك المملكة المتحدة التي تتلقى المعونة من دول الاتحاد الأوربي في مجال تمويل التعليم ، وذلك كما سيأتي تفصيلاً في الفصل التالي من الدراسة الراهنة. وبالنسبة لدول مثل ماليزيا وأندونيسيا يلاحظ أنها قد استعانت بالمساعدات الفنية والمالية المقدمة من بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي واليونسكو ومؤسسات المساعدة السويسرية ، ويعتبر البنك الدولي أكبر مصادر المساعدة لقطاع التعليم في ماليزيا^(١). وبشكل عام يلاحظ أنه من آثار توفيق الأوضاع الاقتصادية واتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي ، على التعليم في الخبرة الآسيوية ، فقد تم الموافقة على إقرار أساليب غير مرغوب فيها (مثل الاعتماد على العون الخارجي ، والاتجاه نحو التخصصية بدرجة شديدة) وذلك أثناء عملية البحث عن استراتيجيات وأساليب جديدة لتمويل التعليم تتماشى مع السياسات المشار إليها. ومن الملاحظ أن بعض الدول التي سبق وأن رفضت المعونة الخارجية لأسباب سياسية واجتماعية ، عملت نتيجة لتوفيق أوضاعها الاقتصادية ، على تغيير سياساتها لكي تبحث عن دعم ومعونة خارجية لإحداث التطوير اللازم في نظمها التعليمية^(٢).

ب- مصادر تمويل التعليم الفني :

١- الحكومة المركزية : في دولة كندا يلاحظ أن المسئولية الكبرى فيما يتعلق ببرامج التلمذة الصناعية والتدريب المهني ، تقع على عاتق الحكومة الفيدرالية ، وكانت المدارس العامة والجامعات نادراً ما تقدم مثل هذه البرامج. وقبل عام ١٩٦٧م كانت هناك مشاركة مبدئية في دعم وتمويل هذه البرامج من قبل المقاطعات المحلية ، ولكن حديثاً أصبحت الحكومة الفيدرالية معنية أكثر بأنواع التدريب المختلفة. ويغلب على طابع التعليم الفني في كندا الآن تشجيع التجارة والصناعة لكي تلعب دوراً أكثر نشاطاً وفعالية في التعليم الفني والتدريب المهني. ومنذ الستينيات ونتيجة للنظرة الكندية الغالبة للتربية على أنها

1- Davion. Wilson : Reform of Technical Education in Indonesia and Malaysia Comparative Education, vol, 27, no. 1991, P.217 .

2- Tilak. B. G. Jand Hayla : The Effects of Adjustment on Education : Areview of Asian Experience, prospects , vol xxvii no. 1 , March, 1997, P. 85 - P. 107 .

إعداد للعمل والتأكيد الكبير على العلاقة بين الدخل والتأهيل الرسمي لوظيفة معينة ، انتشرت كليات المجتمع وكليات التعليم المستمر التي تقدم تدريباً مهنيًا وتجاريًا على نطاق واسع. ولقد لعب الإعداد المهني في كندا دوراً بالغ الأهمية في المدارس الثانوية وذلك خلال حقبة الثمانينيات من هذا القرن. وتقدم الحكومة الفيدرالية التمويل المباشر للتدريب المهني للمعوقين أفراد القوات المسلحة^(١).

وفي دولة كفرنسا يلاحظ أن التعليم الفني والمهني لم يحظ بالاهتمام الذي لقيه التعليم العام. وقد بذلت محاولات رسمية لتغيير النظرة الاحتكارية والامتدنية للتعليم الفني. وتقع مسؤولية التعليم الفني على المدارس الثانوية والمهنية والحرفية. ويمول التعليم الفني من ضريبة تسمى ضريبة التمهين ، والتي تجمع من المؤسسات التجارية والصناعية ، وتقوم على أساس نسبة من إجمالي قائمة الأجر^(٢). وتتبع فرنسا في تمويلها للتعليم الفني نفس النظام المركزي الذي تتبعه في الإدارة التعليمية ، حيث تقوم الحكومة القومية بتحمل معظم نفقاته ، وتساهم الأكاديميات والمجتمعات المحلية بنصيب ضئيل ، وتستمد الحكومة القومية أموالها من الضرائب والرسوم الدراسية وغيرها من المصادر^(٣).

وفي إسرائيل تقوم وزارة التربية بتمويل التعليم الفني والمهني ، ولكن في بعض الحالات تقوم المؤسسات العامة بحمل المسؤولية بتحمل مسؤولية إدارة وتمويل بعض المدارس المهنية. وتقوم المنظمة النسائية الصهيونية العالمية بدفع أموال كثيرة للمساعدة في الحفاظ على المدارس الفنية ، كما يدار عدد قليل من المدارس الفنية العليا بواسطة وزارة العمل مع المؤسسات الصناعية. وتتشابه المدارس الفنية العليا مع مراكز التدريب. وهناك مراكز للشباب تدار بواسطة المؤسسات اليهودية بالتعاون مع الوزارة والسلطات المحلية ، تلك المراكز التي تخدم الطلاب الذين لا يستطيعون مواصلة التعليم في المدارس النظامية ، كما تقدم هذه المراكز تربية مهنية خاصة لأولئك الذين لا يرغبون في الدراسات الأكاديمية.

وبالنسبة لمجموعة دول جنوب شرق آسيا ، يلاحظ أن الإنجاز الاقتصادي الكبير المتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، قد صاحبه توسع عظيم في التعليم واهتمام كبير

1- Tilak. B. G. Jand Hayla : Center state Relation in financing Education in India, op. Cit. P.

446 .

2- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit, P. 420 .

3- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit P. 335.

بالتعليم الفنى. ويلاحظ أيضاً ظاهرة الاعتماد المتبادل بين نظام التعليم والنظام الاقتصادى، حيث ساعدت العلاقة القوية بينهما على قيام النظام التعليمى بمواجهة الطلب من القوى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادى ، كما ساعد الرواج الاقتصادى على التوسع التربوى والتعليمى^(١).

وفى كوريا قامت الدولة بفرض ضريبة تعليمية لتمويل التعليم تأخذ طابع الاستمرار ، وتقوم الحكومة بإنشاء معظم المدارس الفنية والعالية وتقوم بتمويلها ماعدا المدارس التجارية العالية ، والتي تكون خاصةً فى أغلب الأحيان. ويدفع الطلاب رسوما دراسية كما هو الحال فى المدارس العامة ، ولكن طلاب التعليم المهني لديهم فرصة عظيمة لتلقى التلمذة أكثر من طلاب المدارس العادية العامة. ويتمشى التعليم الفنى فى كوريا مع المتغيرات ويستجيب لها ، كما تنتهج الحكومة الكورية سياسة قومية فيما يتعلق بالتعليم الفنى ، تؤكد على قوة هذا النوع من التعليم ، والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٨٩م كان معدل المدارس العامة للمدارس الفنية ٢,٥ : ١ وقد بذلت وزارة التعليم جهداً كبيراً للوصول لهذا المعدل إلى نسبة ١ : ١ . ومما يميز التجربة الكورية ، أن فلسفة التعليم فى كوريا الجنوبية تبنى على أساس مبدأ التعليم مدى الحياة. وتقدم وزارة شؤون العمل برامج التدريب المهني ، كما تقدم برامج تدريب مهني لأفراد القوات المسلحة ونزلاء الإصلاحات^(٢).

٢- السلطات المحلية : من الملاحظ أنه فى الدول التى يعتمد فيها تمويل التعليم الفنى على الحكومة المركزية نجد أن هناك إسهامات وإن كانت ضئيلة من قبل السلطات المحلية ، فى حالة كوريا الجنوبية يلاحظ أن الحكومة المحلية تمثل المصدر الثانى من مصادر تمويل التعليم. وفى كندا نلاحظ أنه على الرغم من أن الحكومة المركزية تقوم بتحمل المسؤولية الكبرى فيما يتعلق ببرامج التعليم والتدريب المهني ، إلا أن هناك مشاركة مبدئية ودعم من قبل المقاطعات المحلية .

1- *Chienliu and D. Michael Armer* : Education Effect on Economic Growth in Taiwan : Comparative Education Review, August 1993, vol 37, No. 3, P. 321 .
2- *Postleth Waite Neville* : International Encyclopedia of National Systems of Education, op. Cit P. 521.

وفى كندا يغلب على طابع التعليم الفنى تشجيع التجارة والصناعة لكى تلعب دوراً أكبر فى التدريب المهنى والتعليم الفنى ، والاهتمام بهذه العملية ووضعها على سلم الأولويات فى الأجندة الكندية^(١).

٣- المشاركة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية : من أبرز الدول التى تمثل هذا الاتجاه ، اليابان حيث تقع مسئولية إدارة التعليم الفنى والتدريب المهنى على أساس المشاركة بين ^{الحكومة} القومية والحكومات المحلية ، وذلك على مستوى المقاطعات والبلديات. وتقوم الهيئات إلى جانب الأفراد بالإسهام فى إقامة المؤسسات التعليمية ، وذلك استناداً إلى أن ذلك يعد مظهر من مظاهر الديمقراطية. "وعلى المستوى القومى تقع مسئولية إدارة المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهنى على وزارة العمل ، والتى تشرف بدورها على كل من : - هيئة تطوير العمال. - هيئة تنمية القدرات والمهارات المهنية لليابانيين. - إدارة تنمية الموارد البشرية"^(٢). ويوجد التعليم الفنى فى اليابان فى جميع أنواع التعليم الرسمى و غير الرسمى والنظامى و غير النظامى. وقد اتخذت إجراءات لدعم وتفعيل وتجديد التعليم الفنى فى المستوى الثانوى والعالى ، حيث وضعت برامج جديدة مثل الميكانيكا والكهرباء والتكنولوجيا الحيوية والتغيرات فى الهيكل الصناعى. هذا وقد أنشئت مدارس خاصة للتدريب الفنى والمهنى منذ عام ١٩٧٦م ، وقد زاد عدد هذه المدارس ليصل عام ١٩٩٣م إلى حوالى ٣٤٣٠ مدرسة تدريب خاص استوعبت حوالى ٨٦٠ ألف دارس. كما أن هناك معاهد للتدريب المهنى تابعة لوزارة العمل. ومن الملاحظ فى التجربة اليابانية فى مجال التعليم الفنى أن عدد المدارس والدارسين فى القطاع الخاص أكبر مما هو فى المؤسسات العامة القومية^(٣).

٤- إسهامات القطاع الخاص وأصحاب العمل والصناعة : فى تجربة كندا يلاحظ إسهام الصناعة فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، كما أن هناك إتجاهاً لتشجيع وحفز التجارة والصناعة لكى تلعب دوراً أكثر نشاطاً وفعالية فى التعليم الفنى والتدريب المهنى، وذلك كما سبق الإشارة إليه. وفى اليابان "يلاحظ أن التقرير الثالث للمجلس القومى لإصلاح التعليم أوصى بضرورة إعادة النظر فى دور كل من الجهات الحكومية والجهات

1- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit.

2- Stephens, M. D : Japan and Education, N.Y, Martin's Press, 1991 .

3- Postleth Waite Neville : International Encyclopedia of National systems of education, op. Cit
P. 485.

الخاصة مما يشجع على المزيد من التعاون بينهما للدفاع عن الزيادة المستمرة في الإنفاق على التعليم وإعطاء أولوية خاصة لتخصيص الموارد المالية اللازمة للتعليم والتربية والثقافة والرياضة"^(١). وقد سبقت الإشارة إلى أن التعليم الفني يوجد في جميع أنواع التعليم الرسمي وغير الرسمي في اليابان ، وقد أنشئت مدارس خاصة للتدريب الفني والمهني ، وصل عددها إلى ٣٤٣٠ عام ١٩٩٣م. وفي تجربة فرنسا نلاحظ ضعف إسهامات القطاعات غير الحكومية في تمويل التعليم الفني. بينما في إسرائيل سبقت الإشارة إلى أن المؤسسات اليهودية تقدم العون المالي الكبير للمساعدة في الحفاظ على المدارس الفنية. وفي كوريا الجنوبية يمثل القطاع الخاص ثالث مصدر من مصادر تمويل التعليم الفني ، إذ أن المدارس التجارية العالية تقوم في أغلب الأحيان على أساس المشروع الخاص. وبشكل عام يلاحظ في مجموعة الدول التي تبنت سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية ، أن هناك انخفاضاً في الإنفاق العام على التعليم مما أدى إلى نمو المدارس الخاصة وفي أندونيسيا يلاحظ أن هناك محاولة لدعم دور القطاع الخاص في التعليم حيث تساعد الحكومة نظام التعليم الخاص الذي تقوم فلسفته على أساس مبدأ الاسترجاع الكامل للكلفة^(٢).

٥- المساعدات الخارجية : سبقت الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية لعبت دوراً هاماً في دعم التعليم والتعليم الفني في المملكة المتحدة ، وذلك أن دول الاتحاد الأوربي قدمت لها مساعدات في هذا الشأن. "وفي كثير من الدول الآسيوية تم تغيير السياسة للبحث عن دعم ومعونة خارجية لإحداث تغييرات في التعليم ، وذلك نتيجة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ففي كوريا لعبت القروض الأجنبية دوراً هاماً ، كما استفادت كل من ماليزيا وأندونيسيا من المساعدات المقدمة من بعض الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي واليونسكو"^(٣).

١- ميرى هويت : التربية والتحدى ، التجربة اليابانية ، عرض وتعليق سعد مرسى أحمد وكوثر كوجك ، عالم الكتب

القاهرة ١٩٩١م ص ٣٣٠ .

2- Tilak. B. G. Jand Hayla : The Effects of Adjustment on Education : Areview of Asian Experience, prospects , vol xxv No. 1 , March, 1997 .

3- Davion. Wilson : Reform of Technical Education in Indonesia and Malaysia op.cit P.217.

ثانياً : أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة :

أ- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة :

١- الضرائب التعليمية : تلعب الضرائب المحلية دوراً كبيراً في مجال تمويل التعليم في كندا ، حيث تمثل العوائد الضريبية حوالي ٣٥٪ - ٥٠٪ من عوائد تمويل التعليم، ويدفع المتخرجون ضرائب على الدخل تقدر بناءً على قيمة مرتباتهم عند إلحاقهم بالوظائف^(١).

وكذلك تعد الضرائب في اليابان من أهم مصادر تمويل التعليم.

٢- نظام القروض الطلابية : يطبق هذا النظام في كندا وذلك للطلاب الذين لا يستطيعون تغطية نفقات الدراسة في نظام التعليم طول الوقت أو نصف الوقت. وتسدد هذه القروض بعد ٦ - ٨ شهر من التخرج. وفي فرنسا يطبق نظام القروض الطلابية من البنوك وذلك للطلاب المسجلين في السنة الأولى من التعليم العالي. وفي هونج كونج تستخدم القروض الطلابية كآلية من آليات مواجهة متطلبات التعليم .

٣- نظام البونات التعليمية : يطبق هذا النظام في بعض دول الاتحاد الأوربي كالمملكة المتحدة ، ولايفصل هذا النظام عن التطورات الضريبية لمواجهة مشكلات تمويل التعليم^(٢).

٤- المنح والمساعدات : تستخدم برامج المنح والمساعدات في كل من كندا واليابان وفرنسا. حيث في كندا تقدم الحكومة الفيدرالية منحاً ومساعدات لتمويل التعليم. وفي اليابان تقدم الحكومة المركزية منحاً نوعية للسلطات المحلية ، كما تقدم وزارة التعليم مساعدات للمجالس المحلية للحفاظ على المعايير القومية والمعدلات المتفق عليها. ويلاحظ الانخفاض التدريجي للمعونات حيث يلاحظ أن الحكومة المركزية أسهمت بحوالي ٣٠٪ من النفقات الجارية في التعليم العالي وذلك عام ١٩٨٠م. انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ١٣٪ خلال عام ١٩٩١م^(٣). وفي فرنسا يطبق نظام المنح حيث يتلقى حوالي ١٧٪ من إجمالي الطلاب منح ، ويستهدف الوصول إلى ٢٥٪ خلال هذا العقد^(٤).

٥- الرسوم الدراسية : يستخدم هذا الأسلوب باعتباره آلية لاسترجاع الكلفة. وفي الدول الآسيوية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي يلاحظ أن فكرة زيادة الرسوم الدراسية

1- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit.

٢- انظر الفصل الرابع من الدراسة الراهنة حيث يتضمن على تفصيل لنظام البونات التعليمية .

3- Postlethwaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 486 .

4- Ibid, P. 336 .

ظلت فكرة مسيطرة وحاكمة. وعلى سبيل المثال فى هونج كونج لوحظ أن هناك تزايداً تصاعدياً فى الرسوم الدراسية حيث تغطى حوالى ١٢٪ من النفقات الجارية^(١).

ب- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم الفنى :

١- الضرائب : فى فرنسا يمول التعليم الفنى من ضريبة تسمى التمهين ، والتي تجمع من المؤسسات التجارية والصناعية ، وتقوم على أساس نسبة من إجمال قائمة الأجر^(٢). كما يدفع أصحاب العمل ضرائب قدرها ١٪ من قيمة الأجر للإسهام فى نفقات التدريب. "وتأتى أموال التعليم الفنى فى فرنسا فى الغالب من عوائد الضرائب المدفوعة من أصحاب العمل"^(٣).

٢- نظام القروض الطلابية : من خلال استعراض أساليب وآليات تمويل التعليم الفنى فى العديد من الدول (فرنسا وكندا واليابان وإسرائيل ومجموعة دول جنوب شرق آسيا) ، وجد أن نظام القروض الطلابية يكاد لا يستخدم فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، نظراً للطبيعة الخاصة لهذا النوع من التعليم من حيث ارتباطه الوثيق بالقوى العاملة واحتياجات القطاعات المختلفة .

٣- نظام البونات التعليمية : نظراً للطبيعة الخاصة للتعليم الفنى (المشار إليها آنفاً) يندر استخدام أسلوب البونات التعليمية فى عملية التمويل. والأسلوب الأكثر شيوعاً هو المنح والمساعدات.

٤- المنح والمساعدات : تقدم بعض الحكومات برامج منح ومساعدات للإسهام فى مواجهة أعباء تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، كما تقدم المؤسسات الغير رسمية مساعدات مالية كبيرة للحفاظ على المدارس الفنية (كما هو الحال فى إسرائيل)^(٤). كما تقدم بعض الحكومات الفيدرالية مساعدات للتعليم الفنى^(٥).

٥- الرسوم الدراسية : يستخدم هذا الأسلوب فى دولة كفرنسا حيث تقوم الحكومة بفرض ضرائب ورسوم دراسية^(٦). وفى هونج كونج تستخدم الرسوم التعليمية ورسوم

1- Postlethwaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 412 .

2- George Thomaskurian : World Education Encyclopedia, op. Cit. P. 420 .

3- Postlethwaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 335 .

٤ - انظر مصادر تمويل التعليم الفنى فى هذا الفصل حيث يوجد تفصيل لدور المنح والمساعدات وتمويل التعليم الفنى فى إسرائيل.

٥ - انظر تفصيل برامج المساعدات والمنح فى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فى الفصل الرابع من الدراسة الراهنة .

6- Postlethwaite Neville : International Encyclopedia op. Cit P. 335 .

الامتحانات كآلية من آليات التمويل^(١). وفي كوريا يدفع الطلاب رسوما دراسية في التعليم الفني كما هو الحال في المدارس العامة^(٢).

ثالثاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة :

أ- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة :

في كندا يلاحظ أن أبرز معالم الإصلاح تمثلت في الأخذ بنظام القروض الطلابية. وفي اليابان كان من أبرز معالم الإصلاح الدعم الذي تتلقاه المدارس الخاصة ، ويتوقع في العقد القادم ألا يكون هناك توسع في التمويل العام للتعليم^(٣) .

وفي فرنسا يلاحظ تزايد الاتجاه نحو اللامركزية ، وذلك بإعطاء مسئولية متزايدة للمقاطعات والإقليم التي تدار حالياً بواسطة مجلس منتخب بالاقتراع المباشر ، ويسند إلى هذا المجلس مسئولية إدارة المؤسسات التعليمية ، ونتيجة لذلك أصبحت المدارس الإعدادية والثانوية مؤسسات عامة محلية للتعليم تتمتع بشخصية قانونية وتمويل ذاتي مستقل. كما أنه في ظل قانون ١٩٨٩م شهدت فرنسا ثورة تعليمية وانفتحت المدرسة الفرنسية على شركاء جدد ممثلين في المجالس المحلية. وكان من أبرز أولويات قانون ١٩٨٩م إنشاء مدرسة تعطى لكل فرد فرصة وتعطى استقلالية أكبر للتلاميذ. وقد استبدلت الخاصيتان القديمتان للنظام التعليمي الفرنسي (المركزية والتقليدية) بخاصيتين جديدتين هما (اللامركزية وجرية الاختيار)^(٤) .

وفي إسرائيل هناك مؤشرات على زيادة مشاركة المعاهد والمؤسسات غير الربحية (مثل المؤسسة أو الوكالة اليهودية المتحدة) في تمويل التعليم^(٥).

وفي أوروبا يعد الأخذ بنظام البنوات التعليمية أحد وسائل الإصلاح التربوي. ومن المتوقع عدم التوسع في التمويل العام للتعليم في العقد القادم^(٦). ومن الملاحظ في حالة أوروبا تقلص نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي. والجدول التالي يوضح قيمة النفقات الفعلية والمتوقعة في التعليم قبل الجامعي من سنة ١ - ١٢ سنة.

1- Ibid, P. 412 .

2- Ibid, P. 521 .

3- *Foon E. Anne* : Nongovernment School Systems, op. Cit. P. 205 .

٤- الجمعية المصرية للأمم المتحدة والطفولة ووزارة التعليم: المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته، القاهرة ٦-٨ نوفمبر ١٩٩٦م كتاب المائدة المستديرة للخبرات الأجنبية ص ١٩ .

5- *Postleth waite Neville* : International of Encyclopedia, op. Cit, P. 464.

6- *Foon E. Anne* : Nongernment school systems, op. Cit. P. 205 .

جدول رقم (٦) يبين قيمة النفقات الفعلية والمتوقعة في التعليم قبل الجامعي من سنة ١ - ١٢ سنة (١):

الدولة	قيمة النفقات الفعلية لكل طالب في التعليم قبل الجامعي	القيمة المتوقعة في النموذج الأول	القيمة المتوقعة في النموذج الثاني	القيمة المتوقعة في النموذج الثالث
الدنمارك	٣٠٧٦	٢٢٥٧	٢٤١٥	٢٦٣٣
السويد	٣٢١٥	٢٤٧٤	٢٤٨٢	٣٢١٥
النمسا	٢٤٩٧	٢١٣٦	١٩٩١	٢٠٩٣
فنلندا	٢٣٩٤	٢١٤٢	٢١٨٣	٢٢٨٢
النرويج	٢٨٩٩	٢٧١١	٢٨٦٠	٣٠٥٨
بليجيكا	٢٢٣٤	٢٠٧٤	٢٩٩٠	٢١٨٥
المملكة المتحدة	٢٢٥١	٢٠٩٩	٢٠٥٤	١٨١٣
إيرلندا	١١٦١	١١٢٠	١٠٨٠	١٠٨٢
كندا	٣١٩٢	٣١٨٣	٣٢٩٠	٣١٧٥
استراليا	١٩٨٣	٢١٣٢	٢١٨٣	٢٢٥٤
أمريكا	٣١٧٧	٣٣٤٢	٣٦٢٣	٣٥٢٢
نيوزيلندا	١٢٣١	١٤٢٦	١٨٣٣	١٥٥١
فرنسا	٢٠٣٢	٢٣٢٣	٢٢٤٩	٢٣٢١
هولندا	٢٩٥٦	٢٢٥٠	٢١٥٠	٢٠٤٠
ألمانيا	١٨٦٤	٢٤٣٤	٢٣٤٨	٢٤٦٥
اليابان	١٨٠٥	٢٣٨٢	٢٢٨٢	٢٢٥٥

"القيمة بالدولار الأمريكي لعام ١٩٨٥م بالنسبة للقيمة الفعلية"

- يتضح من الجدول السابق أن هناك تقلصاً في الإنفاق العام لكل طالب في التعليم قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن اعتبار أن هذا التقلص دالة لأي دعم عام للتعليم قبل الجامعي وهذا يبرز الحاجة إلى نماذج معيارية للنفقات ، لكي تتم المقارنة في ضوء النفقات الفعلية والأعداد المتوقعة .

- ومن مقارنة دول الاتحاد الأوربي وأمريكا لوحظ أن الانخفاض في أمريكا غير حاد وفي السويد والدنمارك وسويسرا يسجل أكبر زيادة في الإنفاق .
- في اليابان وألمانيا ونيوزيلندا يلاحظ أقل تقلص في الإنفاق .
- التقلص في النفقات لايعتبر دالة في ارتفاع أو انخفاض النفقات لأن هذا لايعد أساسا نظرى لتوقع علاقة موجبة أو سالبة بين الدخل لكل نسمة والمعدل أو النسبة .
- وفيما يتعلق بدول جنوب شرق آسيا (النمور) تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول حققت طفرة اقتصادية وتنموية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية ففي بلد كهونج كونج التي عرفت اقتصادياً بانجازها الحديث لمعدلات النمو المرتفع ، "حيث قدر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومى لعام ١٩٩٠م بحوالى ١٢١٠٠ دولار أمريكى ، وقد صاحب هذا النمو الاقتصادى توسع عظيم فى التعليم"^(١).
- وفى دولة كتيان يلاحظ أن "الدولة كان لها آلية فعالة فى عمليات التغذية الراجعة والاعتماد المتبادل بين النظام التعليمى والنظام الاقتصادى ، وقد ساعدت العلاقة القوية بينهما على قيام النظام التعليمى بمواجهة الطلب من القوى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادى ، كماساعد الرواج الاقتصادى على التوسع التربوى والتعليمى"^(٢) .
- ومنذ بداية السبعينيات من هذا القرن نجد أن كوريا وماليزيا وسنغافورا عندما أرادت أن تقفز إلى مصاف الدول الصناعية اتجهت إلى عملية التوسع فى التنمية الصناعية بغرض التصدير ، وكانت حاجتها إلى فنيين ومهنيين ذوى الإعداد الجيد لاتقل أهمية عن حاجتها إلى سياسة واعية ونشطة لتعبئة المجتمع لتحقيق التنمية. وقد قامت هذه الدول بتخصيص أموال متزايدة باستمرار للإنفاق على التعليم .
- هناك حوالى ١٠٥ دولة من دول العالم قد تبنت سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية لمواجهة المشكلات الاقتصادية ، بهدف خفض العجز فى الميزانيات العامة ، وخفض معدلات التضخم وخفض العجز فى ميزان المدفوعات ، وتخفيض الديون الخارجية

1- **Mark Bray**: Colonialism, Scoble, and politics : Divergence and convergence of Educational Development in Hong Kong and Macau, comparative Education Review vol, 36, No. 3, August 1992. P. 325 .

2- **Chienliu and D. Michael Armer** : Education Effect on Economic growth in Taiwan : comparative Education Review, August 1993, vol 37, No. 3, P. 321 .

والارتفاع فى معدلات النمو وإعطاء دور متزايد لآلية السوق. وكانت مصر من بين هذه الدول.

- ومن المفيد لنا فى مصر التعرف على الخبرة الآسيوية فيما يتعلق بسياسات توفير الأوضاع الاقتصادية وأثرها على التعليم والإنفاق عليه وذلك كما جاءت بمجلة مستقبلات لجان هيا لا ب. ج تيلاك^(١) وسوف يقتصر دور الباحث هنا على العرض التحليلى لهذه المراجعة للخبرة الآسيوية كما جاءت بالدراسة .

أشار تيلاك فى البداية أن آثار الإصلاحات الاقتصادية تتباين بشكل ملحوظ فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية " فبينما نجد أن أمريكا اللاتينية قد وقعت فى فخ الديون الخارجية ، نجد أن أفريقيا قد عانت الكثير فى مجال مستوى المعيشة ومستويات تطوير التعليم . أما خبرة دول شرق آسيا فخبرة معقولة وجيدة ، وتصبح دراستها ذات جدوى فى هذا الصدد".^(٢) ويذكر (تيلاك) أن خصخصة التعليم قد تأخذ صوراً مختلفة :

- ١- درجة شديدة أو خصخصة حادة تتضمن الخصخصة التامة للمدارس والكلليات والجامعات الجديدة التى يديرها ويمولها القطاع الخاص مع تدخل حكومى طفيف .
- ٢- خصخصة بشكل قوى وتتضمن تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم .
- ٣- خصخصة بشكل معتدل حيث يتم توفير التعليم مقابل مستوى معقول من التمويل من قبل المصادر غير الحكومية ، وذلك بتحصيل رسوم دراسية وإعطاء قروض طلابية أو فرض ضرائب .
- ٤- خصخصة غير حقيقية أو شكلية وذلك كما يحدث فى المدارس والكلليات الخاصة التى تعتمد فى تمويلها على المصادر الحكومية ، وهذا يحدث تجاوزاً للعدالة فى تخصيص وتوزيع الموارد العامة للتعليم .

ومما يذكر هنا أن هناك بعض الدول الآسيوية قد أخذت بسياسات الإصلاح الاقتصادى منذ السبعينيات. ومع بداية الثمانينيات قد بدأت العديد من الدول فى توفير أوضاعها الاقتصادية ، والتى نتج عنها تأثيرات مختلطة (جيدة وسيئة) فى مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المهنية . وقد ثبت أن تأثيرات هذه السياسات كانت ضارة وأشد وطأة على القطاع الاجتماعى ولاسيما قطاع التعليم . وقد بين "التدنى

1- Tilak. B. J. J and Hayla : The Effects of Adjustment on Education : Areview of Asian Experience, prospects , vol xxvii No. 1 , March, 1997, P. 85 - P. 107 .

2- Ibid, P., 85 .

فى الاستثمار العام فى التعليم والاستثمار لكل طالب كنسبة من إجمالى الناتج القومى ، والتدنى فى نسب القيد المدرسى والتدنى فى المؤشرات المتعلقة بالكم والكيف التعليمى ، أن ثمة علاقة قوية بين التدنيت السابقة وسياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية Structural Adjustment Policies فى العديد من الاقتصاديات النامية" (١)

ومن الجدير بالملاحظة أن الدول الآسيوية تعد من الدول التى كانت أقل تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية فى السبعينات والثمانينات . وهناك دول آسيوية مثل أندونيسيا تبنت طواعية سياسات توفيق خاصة بها وكذلك سنغافورة. كما أن هناك دولاً آسيوية تبنت برامج توفيق أوضاع البنى الاقتصادية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى IMF ويشير (تيلاك) الى أن برامج توفيق البنى الاقتصادية فى الدول الآسيوية ، لم تشر بشكل مباشر إلى التعليم ، وعلى الرغم من ذلك حاولت العديد من الدول الآسيوية حماية التعليم من الأثر السالب لسياسات توفيق الأوضاع ، فقد حققت الكثير منها نجاحات فى هذا الصدد.

وبنظرة تحليلية لما أورده (تيلاك) يمكن القول بأن كل دولة تمثل حالة خاصة بظروفها وملابسات أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن قبيل المستحيل وجود صيغة جاهزة صالحة للتطبيق على كل الدول فالتنوع والاختلاف سنة من سنن الكون. وقد أورد (تيلاك) الجدول التالى لبيان التغيرات فى نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج القومى المحلى منذ عام ٧٥ وحتى عام ١٩٩٣م ، وذلك للمجموعات الثلاث من الدول التالية :

جدول رقم (٧) يبين التغيرات في نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للنتائج القومية
المحلى منذ عام ١٩٧٥م وحتى ١٩٩٣م مجموعة دول جنوب شرق آسيا :

السنة / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أ- نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للنتائج القومية المحلى لدول شديدة الأخذ بسياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية											
باكستان	٢,٢	٢,٠	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	م.ع	م.ع
الفلبين	١,٣	١,٦	١,٣	١,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٢,٤
كوريا	٢,٢	٣,٧	٤,٥	٤,٠	٣,٩	٣,٣	٣,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٢	م.ع
تايلاند	٣,٦	٣,٤	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٤,٠	م.ع
دول تأخذ بسياسة توفيق الأوضاع في شكل معتدل											
بنجلادش	١,١	١,٥	١,٩	٢,٢	٢	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٣	م.ع
الصين	١,٢	٢,٥	٢,٧	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٩
أندونيسيا	٢,٧	١,٧	٢,٢	م.ع	م.ع	م.ع	٠,٩	م.ع	١,٢	٢,٢	١,٣
نيبال	١,٥	١,٨	٢,٨	٢,٦	م.ع	٢,٢	م.ع	٢,٠	٢,٧	٢,٨	م.ع
دول غير متبينة لمسياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية											
الهند	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٤,٧	٣,٢	٣,٢	٣,١
ماليزيا	٦,٠	٦,٠	٦,٦	٧,٨	٦,٩	٦,٠	٥,٧	٥,٥	٥,٦	٥,٥	٥,١
سريلانكا	٢,٨	٣,١	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٣,١
ب- الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي دول التي تأخذ بسياسة توفيق الأوضاع الاقتصادية بشدة											
باكستان	٥,٢	٥,٠	م.ع								
الفلبين	١١,٤	١٠,٣	٧,٤	م.ع	م.ع	١٢,٧	١١,٥	١٠,١	١٠,٥	م.ع	م.ع
كوريا	١٣,٩	٢٣,٧	٢٨,٢	٢٧,٣	٢٦,٦	٢٣,٢	٢٣,٣	٢٢,٤	٢٥,٦	١٤,٨	م.ع
تايلاند	٢١,٠	٢٠,٦	١٨,٥	١٩,٤	١٧,٩	١٦,٦	م.ع	٢٠,٠	١٩,١	١٩,٦	م.ع
دول تأخذ بسياسة توفيق الأوضاع بشكل معتدل											
بنجلادش	١٣,٦	٨,٢	١٠,٥	١٠,٥	٩,٩	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٣	١١,٣	٨,٧	م.ع
الصين	٦,٣	٩,٣	١٢,٢	م.ع	١١,١	١٢,١	١٢,٤	١٢,٨	١٢,٧	١٢,٢	١٢,٢
أندونيسيا	١٣,١	٨,٩	٩,٣	م.ع	م.ع	٤,٣	م.ع	م.ع	م.ع	م.ع	م.ع
نيبال	١١,٥	١٢,٧	١٠,٨	١٠,٨	م.ع	م.ع	م.ع	٨,٥	١٢,٣	١٣,٣	م.ع
دول لا تبني سياسة توفيق أوضاعها الاقتصادية											
الهند	٩,٤	١٠,٠	٩,٤	م.ع	٨,٥	م.ع	م.ع	١٠,٩	١١,٩	١١,٥	م.ع
ماليزيا	١٩,٣	١٤,٧	١٦,٣	١٦,٩	م.ع	١٨,٥	١٨,٢	١٨,٣	١٨,٠	١٦,٩	م.ع
سريلانكا	١٠,١	٨,٨	٨,٠	٩,٤	١٠,٩	٧,٨	٧,٨	٨,١	٨,٤	٨,٨	٧,٨

من أبرز الملاحظات على الجدول السابق مايلي :

- استند (تيلاك) فى البيانات الواردة بالجدول إلى الكتاب الثانوى الإحصائى لليونسكو عام ١٩٩٥م ، والسنوات السابقة .

- هناك تغيرات هامشية فى نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للنتائج القومى المحلى فى بعض الدول ، وهناك من يرى أن تلك التغيرات التى حدثت فى ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، تماثل ماكان من المحتمل أن يحدث فى حالة عدم تطبيقها .

- يذهب (تيلاك) فى تحليله إلى أنه فى ظل ظروف الأزمات الاقتصادية من المؤلف أن يزداد الإنفاق الجارى على حساب الاستثمارات الرئيسية الجوهرية على التعليم ، لأنه لايمكن تخفيض مرتبات هيئات التدريس والهيئات المعاونة فى ظل توفيق الأوضاع الاقتصادية ، وطبقاً لذلك فإنه من المحتمل وجود زيادة فى حصة الإنفاق الجارى على التعليم بالنسبة للإنفاق العام .

- يذكر (تيلاك) أنه فى ظل ظروف توفيق الأوضاع الاقتصادية يفضل الإنفاق على التعليم العالى على حساب التعليم الابتدائى . وبشكل أكثر وضوحاً نجد حدوث زيادة ملموسة فى الإنفاق الجارى على التعليم الابتدائى فى جميع دول إقليم آسيا ، بينما فى الدول النامية الأخرى يلاحظ انخفاض حصة التعليم الابتدائى . وهذا يحسب لدول إقليم آسيا لا عليها .

من الملاحظات العامة التى أوردها (تيلاك) حول تأثيرات سياسات توفيق

الأوضاع الاقتصادية على التعليم مايلي :

- إن سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية ترتبط بوجه عام بشروط معينة إلا أنه قلما وضعت هذه السياسات شروطاً على السياسات التعليمية ، وذلك على الرغم من احتواء سياسات توفيق الأوضاع على القروض التعليمية أو الخصخصة Privatization أو المعايير المتعلقة باسترجاع الكلفة مثل التأكيد على الرسوم الدراسية ، والشرطان السابقان يؤيدان إلى تغيرات ملموسة فى سياسات التعليم .

- تسهم سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية فى نمو المدارس الخاصة ، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق العام . وبالنسبة لعدد من الدول الآسيوية نجد أن دور القطاع الخاص يبدو محدوداً فى مشاركته فى نمو مدارس التعليم الابتدائى ، فالكثير من المدارس

- الخاصة تمويلها الدولة ، ومن ثم فإن الفرق بين المدارس الخاصة - الأهلية والعامية - الحكومية يرجع أساساً إلى نظام الإدارة .
- في أندونيسيا نجد أن هناك محاولة لدعم دور القطاع الخاص في التعليم الثانوى بجعل الحكومة تساعد نظام التعليم الخاص الذى يبنى على الاسترجاع الكامل للكلفة .
- إن القيد بالمدارس الخاصة ربما يزداد ويرتفع ، لكن هذه الزيادة سوف لا تتوازن من التدنى أو الانخفاض فى القيد الطلابى بالمؤسسات التعليمية العامة .
- تعد الرسوم الدراسية أهم معيار من معايير استرجاع الكلفة ، فقد قررت الصين فرض رسوم إضافية عام ١٩٨٦م بلغت قيمة التبرعات بها ضعف قيمة التبرعات فى الرسوم السابقة .
- إن إقرار الرسوم الدراسية فى التعليم الابتدائى فى الدول الآسيوية كان له آثار سلبية على الطلب على التعليم وعلى إجمالى نسب القيد الطلابى. كما أن الزيادة فى درجة الخصخصة وإقرار زيادة الرسوم الدراسية ظلت فكرة مهيمنة وحاكمة فى سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية .
- إن تبنى سياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية لها مزاياها وعيوبها على قطاع التعليم .
- وقد ثبت أن السياسات التدريجية لتوفيق الأوضاع الاقتصادية قد ثبت نجاحها فى اقتصاديات دول شرق آسيا. وقد ثبت أيضاً أن أثر هذه السياسات فى الدول الآسيوية لم يكن من القسوة والتشرف مثلما كان فى الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ، وهذا بسبب أن الدول الآسيوية تبنت سياسات تأخذ فى الاعتبار ظروفها الداخلية ، واشتملت هذه السياسات على الاعتماد الأقل على الديون الخارجية ، وخفض الواردات، واقتحام وغزو الأسواق للتصدير.(١)
- وقد اتبعت دول النمرور الآسيوية نمطاً إدارياً يتم بمنهج متكامل للتعاون مع الأسواق الدولية ، وخطوات هذا المنهج تتمثل فى "الاختراق - التمركز - التوسع - الانتشار - السيطرة - التوجيه وأخيراً التحكم الكامل من خلال التواجد الدائم والفعال فى السوق"(٢).

١ - لمزيد من التفاصيل انظر :

Filak B.J.J and Hayla, Ibid, P. 921 .

٢ - محسن أحمد الخضيرى: الإدارة فى دول النمرور الآسيوية ، أى تيراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص١٨٧ .

وعن أهم الأساليب والأدوات التي اتبعتها دول النمرور الآسيوية يذكر أنها اتبعت "الإدارة الرمزية الحافزة التي تتميز إلى ثلاث مستويات من الرموز : رمز الدولة : متمثلاً في علم الدولة ثم الزعيم. - رمز المشروع متمثلاً في الاسم التجاري والعلامة التجارية . - رمز الفرد متمثلاً في اسم العائلة والانجاز الذي حققه الفرد. بالإضافة إلى الطموح الاعجازي والتواضع المخجل للآخرين والتفعيل الإبداعي للخيال ، والجاسوسية الاقتصادية من خلال تعلم اللغات الأجنبية ودراسة سلوك وعادات الآخرين"^(١) .

وقد تكونت مجموعة الرموز الحافزة من القيم والمبادئ والعادات التي يتوارثها الأجيال. وقد استخدمت هذه الدول مناهج مبتكرة لمداخل للتنمية من أهمها "منهج النمو بالخطوات السريعة أو الهرولة. - منهج النمو بالطفرات والوثبات الواسعة. - منهج النمو بالطفرة الابتكارية والمزايا الإبداعية المتنوعة"^(٢) .

واستناداً للمداخل السابقة سوف يحاول الباحث في الدراسة الراهنة الاستفادة منها في اختيار السيناريوهات البديلة لتمويل التعليم في مصر ، وذلك في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

ومن أبرز النقاط المضيئة في تجربة النمرور الآسيوية "أن المشروعات في هذه الدول تخضع لمنظومة القوى الدافعة للنمو ، وتأخذ شكل مزيج متفاعل ومتكامل يعمل بتناغم وانسجام في إطار تدفقات متوالية لاتهدأ ولاتستقر"^(٣) . وهناك مجموعة من المحرضات على النمو من أبرزها^(٤):

- المحرض المرتبط بالطموح القومي
- المحرض المرتبط بالطموح الخاص بالمشروع ذاته لكي يصبح المشروع علامه بارزة الى العالمية، حيث لابد من رفع الكفاءة والارتفاع بالانتاج والانتاجية داخل المشروع (مصنع ، خط انتاج ، إدارة من الإدارات ، قسم من الأقسام) حيث لكل وحدة طموحها الخاص بها.

١ - المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

٢ - المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

٣ - المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

٤ - المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

- محرض مرتبط بطموح فريق العمل الذى يستهدف تحقيق جودة مرتفعة فى وقت أقل وبكافة أقل وجهد أقل.

- المحرض المرتبط بالطموح الشخصى الفردى ، حيث يسعى الفرد بذاته إلى تحقيقه. وفيمايتعلق بالسياسات التمويلية التى اتبعتها هذه الدول يلاحظ أن هناك مستويات تمويلية وأنماطا من أهمها^(١) :

- المزيج التمويلي الأفضل سواء أكانت أموالا داخلية أو خارجية أو ذاتية للمساهمين.
- الهندسة التمويلية والتي تقوم على مشروع قابل للنمو والانتشار والتعدد والانتشار والتعدد.

- بكتريا التمويل والتي تقوم على قناعة أساسية وهى أن المال إذا تم تنشيطه وإيجاد مناخ الاستثمار السليم ، فإنه يملك خاصية هائلة على النمو والحركة والبناء (وهذا يرتبط بالمدن الصناعية المتكاملة ذات القدرة على النمو البكتيرى السريع) .

ب- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم الفنى :

فى فرنسا يلاحظ أنه طبقاً لقانون ١٩٨٩م قد تم إعطاء أهمية أكثر لنظم التأهيل ، وذلك بتطوير التعليم الفنى والمهنى فى مرحلة البكالوريا ، والسماح لطلاب هذا النوع من التعليم بالدخول إلى الجامعة^(٢) .

وفى اليابان يلاحظ تغلغل التعليم الفنى فى جميع أنواع التعليم الرسمى و غير الرسمى والنظامى وغيرالنظامى ، وقد تم اتخاذ إجراءات لدعم وتفعيل وتجديد التعليم الفنى فى المستوى الثانوى العالى (كماسبق ذكره) .

وفى كندا يلاحظ أن الحكومة الفيدرالية أصبحت أكثر عناية لأنواع التدريب المختلفة ، ويغلب على التعليم الفنى فى كندا طابع تشجيع التجارة والصناعة لهذا النوع

١ - محسن أحمد الخضيرى : المرجع السابق ، ص١٩٤ ، ص١٩٥ .

٢- الجمعية المصرية للأمموة والطفولة ووزارة التعليم : المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع

من التعليم ، مع اعتبار ذلك من الأولويات فى السياسات التعليمية فى كندا. وقد أجريت الكثير من الدراسات على العلاقة بين المدرسة والعمل ، أسفر عنها التأكيد والتركيز على أهمية العمل الإيجابى والقابلية لتعليم المهارات المرتبطة بحرفة معينة. ويتمثل إسهام الصناعة فى تقديم التدريب المهنى من خلال برامج التلمذة الصناعية (وذلك كما سبق ذكره).

ماسبق كان أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم الفنى ، ولعل فى التفصيل السابق فيما يتعلق بالتعليم العام ما يغنى عن التفصيل فى التعليم الفنى ، وذلك لأن التعليم الفنى يمثل منظومة فرعية متداخلة ومترابطة مع منظومة التعليم وذلك فى كثير من الدول التى تم العرض لها .

رابعاً : بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- بعض المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة :

من الملفت للنظر والمفيد لنا فى مصر معرفة أنه حتى الدول المتقدمة والتى تحتل مكان الصدارة فى عالم اليوم لاتخلو من المشكلات خاصة فى مجال تمويل التعليم. فهناك تقلص من الإنفاق العام لكل طالب من التعليم قبل الجامعى وذلك فى دول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ودول الاتحاد الأوروبى ما عدا السويد والدنمارك وسويسرا ، وهذا التقلص يبرز الحاجة إلى نماذج معيارية للنفقات ، لكى تحدد النفقات الفعلية فى ضوء الأعداد المتوقع قبولها بالتعليم. (وذلك كما سبق الإشارة إليه) .

وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا يلاحظ أن العديد من هذه الدول على الرغم من تحقيق معدلات النمو العالية ، قد عانت من بعض المشكلات التمويلية المترتبة على تبنى تلك الدول لسياسات توفيق الأوضاع الاقتصادية. "فى ماليزيا نجد أن نصيب التعليم من الإنفاق العام انخفضت من ٧,٨% عام ١٩٨٦م إلى ٥,٦% عام ١٩٩١م. وفى أندونيسيا نجد أن الاستثمارات فى التعليم قد انخفضت من ٩,٣% عام ١٩٨٥م إلى ٤,٣% من اجمالى الإنفاق الحكومى بعد مرور ثلاث سنوات. وفى كوريا انخفضت نسبة الانفاق

على التعليم من اجمالي الإنفاق الحكومي من ٢٨,٢٪ علم ١٩٨٥م إلى ١٤,٨٪ عام ١٩٩٢م". (١)

وفي تايلاند انخفضت حصة التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي GNP بدرجة طفيفة في أواخر الثمانينات ، ثم بعد ذلك بدرجة ملموسة في الفترة ٨٩ - ١٩٩٢م. ويضيف (تيلاك) أنه في دولة كالفلين (والتي ماتزال تعاني من الاصلاحات الاقتصادية وسياسات توفيق الأوضاع منذ عام ١٩٨٠م). حدثت زيادة مطردة في الأولوية التي توليها الدولة للتعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي ، وذلك على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في الفترة من ٩١ - ١٩٩٣م .

ب- بعض المشكلات التمويلية التي يعاني منها نظام التعليم الفني :

من أبرز ما يلاحظ أنه في بعض الدول التي اعتمدت على المعونات والقروض من المؤسسات الدولية مثل ماليزيا وأندونيسيا أنها عانت من الأثر السلبي لهذه المعونات والقروض ، والتي يمكن أن تهدد التعليم الفني بها وبالتالي تنعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، والدليل على ذلك الهزة المالية الخطيرة التي تعرضت لها مجموعة دول جنوب شرق آسيا مع مطلع هذا العام والتي هددت هذه الدول بالإفلاس والانهيار .

وفي دول أوروبا لوحظ محدودية دور الصناعة ومؤسسات الإنتاج وأصحاب العمل في تمويل التعليم الفني ، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال. ومن المتوقع أن تواجه الدول الأوربية في العقد القادم مشكلة ضرورة زيادة وتنمية القطاع الخاص في التربية وذلك نتيجةً لحتمية عدم التوسع في التمويل العام للتعليم وتقلص

المخصصات العامة له ، والاتجاه نحو إحداث نوع من التزاوج بين الرسوم التعليمية والقروض الطلابية لتمويل التعليم^(١) .

والخلاصة تتمثل في أن هناك اتجاهات جديدة في تمويل التعليم والتعليم الفنى يشترك في خطوطها العريضة الدول المتقدمة ، سواء كانت هذه الدول غربية أو آسيوية. ومن أبرز هذه الخطوط التركيز على المشاركة الفعالة من كافة قطاعات المجتمع إلى جانب دور الحكومة المركزية في تحمل أعباء تمويل التعليم بالإضافة إلى التركيز على نظام البونات التعليمية والقروض الطلابية ، والرسوم الدراسية كمعايير لاسترداد التكلفة، وهناك جوانب مضيئة في تجربة كل دولة من الدول التي تم العرض لها ، يمكن الاستفادة منها في تمويل التعليم والتعليم الفنى في مصر .

ويأتى الفصل الرابع من الدراسة الراهنة لتكملة العرض لتجارب الدول المتقدمة في مجال تمويل التعليم والتعليم الفنى. حيث يختص بالعرض بشيء من التفصيل لتجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا ، والمملكة المتحدة. وذلك لإلقاء الضوء على الجوانب المضيئة في تلك التجارب بغرض محاولة الاستفادة منها في الوصول إلى نظام تمويل مناسب للتعليم في مصر ، حيث أنه رغم الإشارات السريعة التي سبقت لمجموعة من الدول فإن الأمر يتطلب الوقوف على جوانب الدراسة بصورة أكثر تفصيلاً للتعرف على خبرات ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة متضمنة المحاور الأساسية لقضية البحث وهذا مايتناوله الفصل التالى .

1- George Psocharopoulos : The Privatization of Education in Europe in comparative Education Review, Vol, 36, No. 1, February 1992, P. 115 .